

Distr.
GENERAL

A/51/211
S/1996/551
16 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسين

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ٢١ (ب) و ٣٨ و ٤١ و ٩٧ (أ) و (ج) و (د) و (ه) و ٩٨
و ١٠١ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوثية التي
تقدّمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الإنسانية الخاصة: تقديم المساعدة الإنسانية
الخاصة إلى فرادي البلدان أو المناطق

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في
سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التجارة
والتنمية؛ دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
في الاقتصاد العالمي؛ التعاون في ميدان التنمية الصناعية؛
التنمية الثقافية

البيئة والتنمية المستدامة
خطة للتنمية: تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي
الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لبلغاريا لدى الأمم المتحدة بطلب إصدار النص المرفق لإعلان صوفيا بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان، الذي اعتمدته اجتماعاً وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا، الذي عقد في صوفيا يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر المرفق الأول)، بالإضافة إلى الكلمة التي ألقاها صاحب السعادة السيد جين فيدرلينوف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، أمام المشركين في هذا الاجتماع (انظر المرفق الثاني)، والموجز الذي قدمه الرئيس (انظر المرفق الثالث)، بوصف ذلك وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود التالية من القائمة الأولية: ٢١ (ب) و ٣٨ و ٤١ و ٩٧ (أ) و (ج) و (د) و (ه) و ٩٨ و ١٠١ (ب)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع بالأحرف الأولى)

المرفق الأول

إعلان صوفيا بشأن علاقات حسن الجوار والاستقرار والأمن والتعاون في البلقان في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا المعقود في صوفيا، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

اجتمع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا ورؤسائهم وفودها في صوفيا يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. وحضر الاجتماع الوزراء تيودور ميلسكاني، وميلان ميلوتينوفيتش، وتيمودوروس بنغالوس، وجورجي بيرنسكي، وكيل الوزارة أونور أويمان، ونائبا الوزير، الدكتور حسن درويش بيكتوفتش وأريان ستاروفا.

وحضر الاجتماع أيضاً ممثلاً للاتحاد الروسي، بصفته أيضاً رئيس منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود؛ وألمانيا؛ وأيرلندا، وبصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي؛ وإيطاليا؛ وسلوفينيا؛ وسويسرا، وبصفتها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وفرنسا؛ وكرواتيا؛ والمملكة المتحدة؛ والنمسا، وبصفتها الرئيسة الحالية لمبادرة أوروبا الوسطى؛ وهنغاريا؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ والممثل السامي كارل بيلت، والأمين العام لمجلس أوروبا دانييل تارشيس، وممثلاً للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الدولي.

وألقى رئيس وزراء جمهورية بلغاريا خطاباً في الاجتماع.

ووردت رسائل موجهة إلى الاجتماع، من الرئيس الروسي بوريس يلتسين، ورئيس الولايات المتحدةWilliam Clinton، والأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى، ورئيس الوزراء الفرنسي Alain Juppé، ورئيس اللجنة الأوروبية Jack Santer، ووزير الخارجية الروسي President of Russia، وإن مبادئ الديمقرatie الأسود Evgeny Primakov، ووزير الخارجية النمساوي والرئيس الحالي لمبادرة أوروبا الوسطى Wolfgang Schüssel.

وعقد وزراء الخارجية اجتماعهم في وقت بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل المنطقة. ورأوا أن الوقت قد حان لبدء صفحة جديدة في العلاقات المتبادلة بين بلدان المنطقة وإقامة تعاون شامل متعدد الأطراف. وأشاروا إلى أنه، نتيجة التغيرات الجذرية التي بدأت في أوروبا في عام ١٩٨٩، فإن مبادئ الديمقرatie والاقتصاد السوقية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وسيادة القانون، أصبحت قيمًا مشتركة. ومع استباب السلام في البوسنة والهرسك فإن هناك فرصة تاريخية مفتوحة لتحقيق آمال شعوبهما وتطبيعاتها للعيش في سلام ورخاء دائمين.

وأوضح الوزراء أن للتعاون المتعدد الأطراف في البلقان تاريخه السابق وتقاليده. وقد أبدى اجتماعا وزراء خارجية بلدان البلقان في بلغراد عام ١٩٨٨ وفي تيرانا عام ١٩٩٠ اهتماما كبيرا بطاقة عريضة من الأنشطة في الميادين السياسية والاقتصادية والإنسانية وفتح آفاقا للمشاركة في هذه الأنشطة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار التجارب الإيجابية الماضية والتطورات الجديدة أعرب الوزراء عن التزامهم بآلا يدخلوا جهد في سبيل تحويل هذه المنطقة إلى منطقة يسودها الاستقرار والأمن والتعاون بما يتمشى مع التطورات العامة في جميع أنحاء أوروبا. وترمي هذه الجهود إلى المساهمة في بناء أوروبا جديدة - أوروبا الديمقراطية والسلام والوحدة والاستقرار، مما يمكن جميع دول المنطقة وبالتالي من العيش معا في ظل السلام وحسن الجوار.

واتفق الوزراء على بدء عملية شاملة للتعاون المتعدد الأطراف في المجالات التالية:

- تعزيز علاقات حسن الجوار، بما في ذلك اتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن؛
- تنمية التعاون الاقتصادي من خلال التعاون عبر الحدود، والنهوض بالهيكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وللطاقة، وتعزيز التجارة والاستثمار؛
- تنمية الروابط الإنسانية والاجتماعية والثقافية؛
- التعاون في ميدان العدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، والقضاء على الإرهاب.

وأكّد الوزراء على أهمية تحسين الحوار السياسي والتعاون المتعدد الأطراف على جميع المستويات وفي كل القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأحاطوا علمًا بفكرة إنشاء جمعية استشارية تضم برلمانات الدول المشاركة في المجتمع.

وبحث الوزراء آفاق التعاون المتعدد الأطراف في المنظور الأوروبي الذي ينبع من التطلعات المشتركة لكل بلد من بلدان المنطقة إلى الاندماج في أوروبا. وأعربوا، في هذا الصدد، عن استعدادهم للتفاعل مع مبادرات أخرى للتعاون الإقليمي في جنوب شرق أوروبا يعزز بعضها بعضا، مؤكدين بوجه خاص أهمية مبادرة الاتحاد الأوروبي وكذلك مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا. وأبدوا أيضاً استعدادهم لإقامة تعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وبلدان مبادرة أوروبا الوسطى.

تعزيز الاستقرار والأمن وحسن الجوار

علاقات حسن الجوار

أوضح الوزراء أن علاقات حسن الجوار الدائمة بين بلدان المنطقة، القائمة على المبادئ المعترف بها عالمياً بشأن العلاقات بين الدول والمنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، هي شروط أساسية لا غنى عنها لتعزيز العملية الشاملة للتعاون المتعدد الأطراف. وأعربوا في هذا الصدد عن تصديهم على احترام وإعمال المبادئ العشرة بأكملها، وهي المساواة في السيادة، واحترام الحقوق المتأصلة في السيادة، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة، وعدم انتهاك حرمة الحدود، والسلامة الإقليمية للدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، واحترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية بما في ذلك حرية التفكير والضمير والديانة أو العقيدة، وتكافؤ الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، والتعاون بين الدول، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي يقضى بها القانون الدولي. وأكدوا على أن جميع المبادئ تحظى بالتساوي دون تحفظ، ويتم تفسير كل منها مع مراعاة المبادئ الأخرى. وشددوا على أهمية تنفيذ قراري الجمعية العامة ٨٤/٨٠ - ٨٥/٨٠ - باء بشأن تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان.

وأعربوا أيضاً عن تأييدهم للعملية الجارية للتطبيع الكامل للعلاقات بين بلدان يوغوسلافيا السابقة والتي تسهم في تهيئة الظروف المواتية لتعزيز علاقات حسن الجوار.

تدابير بناء الثقة والأمن

أيد الوزراء الرأي القائل بأن تدابير بناء الثقة والأمن تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتعزيز السلام والاستقرار في البلقان.

وشددوا على أهمية الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الموقعة حتى الآن كعنصر مكمل لوثيقة فيينا لعام ١٩٩٤.

واتفقوا على ضرورة استكشاف امكانيات وضع تدابير لبناء الثقة والأمن تطبق على نطاق إقليمي.

وأعربوا عن تأييدهم لفكرة عقد اجتماع في صوفيا يضم وزراء دفاع دول البلقان.

التنفيذ الشامل لاتفاق السلام

شدد الوزراء على أهمية الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك بالنسبة لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، وعلى ضرورة أن تتفق الأطراف الموقعة تنفيذاً كاملاً ودقيقاً. وأكدوا استعداد بلدانهم للاسهام في تدعيم عملية السلام من كافة جوانبها. وأيدوا الرأي القائل بأن التعاون المتعدد الأطراف في البلقان سيسمح إسهاماً فعالاً في نجاح عملية تنفيذ اتفاق السلام. وأعربوا عن تفاهتهم على أن الجهود المشتركة البناءة التي يبذلها كل من المجتمع الدولي وبلدان المنطقة تفتح آفاقاً جديدة لحل القضايا والخلافات المعلقة وتحويل ذلك الجزء من أوروبا إلى منطقة يسودها سلام وتعاون دائم.

وأكَّدَ الْوَزَّارَاءُ عَلَى أَنَّ الإِسْرَاعَ فِي إِعَادَةِ الْبَنَاءِ وَالْإِنْعَاشِ الْاِقْتَصَادِيِّ جَنْبًا إِلَى جَنْبٍ مَعَ احْتِرَامِ مَصَالِحِ وَحَاجَاتِ الْأَطْرَافِ كَافِةً عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ، يَعْدُ أَمْرًا بَالِغَ الْأَهْمَى لِحَلَالِ السَّلَامِ وَالْإِسْتِقْرَارِ الدَّائِمِينَ فِي الْبَوْسَنَةِ وَالْهَرْسَكِ.

وشدد الوزراء على أهمية إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك في الموعد المحدد في اتفاق السلام. فالانتخابات الحرة الديمقراطية ترسي الأساس للمؤسسات والهيئات التي تعيد بناء الثقة والحياة العامة في البوسنة والهرسك.

وأثني الوزراء على توقيع اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون إقليمي، في فلورنسا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ووصفوا ذلك بأنه إسهام كبير في تنفيذ اتفاق دايتون وفي تعزيز عملية السلام.

وشددوا على أن بلدان المنطقة لديها الإمكانيات للاسهام في انجاح عملية إعادة البناء الاقتصادي بوضع ترتيبات مناسبة.

إقامة تعاون اقتصادي إقليمي متعدد الأطراف

أشار الوزراء إلى توافر الإمكانيات من أجل إقامة تعاون اقتصادي متعدد الأطراف رغم الصعوبات التي ينطوي عليها التحول الاقتصادي أو عملية إعادة البناء في فترة ما بعد الصراع والتي تواجهها بلدان المنطقة في الوقت الراهن. وأكدوا على أهمية التعجيل باقامة تعاون اقتصادي إقليمي من أجل تحقيق استقرار دائم في المنطقة بأسرها. وذكروا إنه لا بد من بذل جهود لإدخال المعايير والمقاييس الأوروبية إلى ميدان الانتاج، والاستثمار، ونقل التكنولوجيات، والتمويل والتجارة بهدف إدماج معظم اقتصادات بلدانهم في الاقتصاد الأوروبي.

التعاون عبر الحدود

اتفق الوزراء على تشجيع تنمية التعاون عبر الحدود على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف في إطار برامج الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك وضع برنامج إقليمي لتنمية ذلك التعاون بمساعدة الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات والمؤسسات الدولية. فمثل ذلك البرنامج يمكن أن يوجه نحو تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين الهيكل الأساسي الحدودي، بما في ذلك اتصالات الطرق البرية والسكك الحديدية مع نقاط عبور الحدود، وفتح نقاط تفتيش جديدة على الحدود، وتشجيع التبادل التجاري والسياحة عبر الحدود، وحماية البيئة. وسوف يقام ذلك التعاون على ثلاثة مستويات مختلفة: بين دولة ودولة؛ ومنطقة ومنطقة؛ وشعب وشعب. وأوصى الوزراء بعقد اجتماع لمنسقي المعاونة ببلدانهم لتحليل حالة تنفيذ البرامج القائمة، وتحديد المشاريع ذات الأولوية المنطقية على بعد عبر إقليمي، وتحديد حصة مختلف البلدان من المساهمات الوطنية، ووضع مشاريع مشتركة جديدة لعرضها على اللجنة الأوروبية بغرض النظر في إمكانية تمويله.

الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة

شدد الوزراء على ضرورة التطوير المعدل للهياكل الأساسية في المنطقة باعتبار ذلك عاملا هاما من عوامل التوسيع التجاري، والنمو الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي عموما، وأكدوا مجددا استعداد بلدانهم لتطوير وتحديث الهياكل الأساسية في مجالات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في المنطقة في تفاعل مع بلدان التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، ومبادرة أوروبا الوسطى.

وتحقيقا لتلك الغاية أبدوا تأييداً لهم لإقامة مركز عبر إقليمي في صوفيا يعني بالهيكل الأساسية للنقل.

وشددوا أيضا على أهمية اجتماع وزراء النقل التابعين للدول المشاركة في التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود ولبلدان مبادرة أوروبا الوسطى المزعز عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وفقا لمقررات الاجتماع الوزاري لبلدان التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود المعقد في بوخارست. وأبرزوا أهمية ممرات كريت الأوروبية التي تخترق المنطقة. واتفقوا على العمل سويا مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ٢٤ واللجنة الاقتصادية لآوروبا التابعة للأمم المتحدة، بشأن المسائل المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية، وجذب الاستثمارات وإدماج المنطقة في الشبكات عبر الأوروبية.

وأشار الوزراء أيضا إلى أهمية تطوير الهياكل الأساسية للنقل في المنطقة وأعربوا عن تقديرهم لاتفاقات اللجنة الاقتصادية لآوروبا ذات الصلة بذلك؛ وأشاروا إلى أهمية مواءمة تشريعات بلدان المنطقة

الخاصة بالنقل مع تشريعات الاتحاد الأوروبي في ذلك الميدان، وتسهيل عمليات النقل على أساس ثنائي، وما إلى ذلك.

وأحاط الوزراء علما بفكرة إنشاء وكالة للبلقان معنية بسلامة النقل بناء على السياسة الأوروبية القائمة على كفالة تكامل وتجانس نظام مراقبة الرحلات الجوية.

ووصفت عملية تنمية التعاون في ميدان الاتصالات والخدمات البريدية بأنها مشجعة شأنها في ذلك شأن الخطوات المتخذة لإنشاء لجنة لتنسيق الاتصالات ومجمع بريدي للبلقان وسائر المبادرات التي تم الاضطلاع بها في اجتماع نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي عقده وزراء بلدان البلقان المسؤولين عن البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

تعزيز التجارة والاستثمارات

ناقش الوزراء المسائل المتعلقة بتعزيز التجارة والاستثمار. وأوصوا بوضع تدابير لزيادة تسهيل التبادل التجاري ومواءمة الممارسات التجارية وتشجيع التجارة الأقليمية عموما.

وأتفق الوزراء على تحسين التعاون بين هيئات الجمارك عن طريق ابرام اتفاقات في هذا الصدد بهدف إرساء إجراءات أكثر فعالية في مجال التخلص الجمركي. ولاحظوا أيضا أنه يمكن الاسهام على نحو إيجابي في زيادة تعزيز التعاون الأقليمي وذلك بابرام اتفاقات ثنائية بشأن إنشاء مناطق تجارية حرة طبقات للوائح الاتحاد الأوروبي حيثما انطبقت، وتماشيا مع أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وأتفق الوزراء على دعم أنشطة اتحاد الغرف التجارية للبلقان باعتباره محفلا هاما لتعزيز ما لدى دوائر الأعمال التجارية في المنطقة من اهتمامات مشتركة في توسيع نطاق التجارة وتحريرها، وترسيخ التعاون الاقتصادي. كما حظيت بتأييد فكرة إنشاء مركز إقليمي لتنشيط التجارة يكون مقره في أحد البلدان المشاركة ويعنى بتحليل السياسات التجارية بغية مواعمتها وزيادة تحريرها.

وأكذ الوزراء ضرورةبذل جهود مشتركة تهدف إلى تهيئة مناخ يفضي إلى جذب الاستثمارات إلى المنطقة على نحو أفضل، وتشجيع وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة بأسرها. وأبرزوا أهمية عقد اتفاقات في ميدان حماية الاستثمار وتشجيعها ومنع الازدواج الضريبي فيما بين بلدان المنطقة.

ودعا الوزراء المؤسسات المالية الدولية، والاتحاد الأوروبي، وفرادى البلدان التي لديها امكانات استثمارية ضخمة إلى الانخراط في هذه العملية من خلال مبادرات مشتركة تشمل المؤتمرات الاقتصادية، والمحافل التجارية، وغير ذلك.

حماية البيئة

أكَدَ الْوَزَرَاءُ ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال حماية البيئة على أساس الصكوك الثنائية ومتحدة الأطراف وعلى أساس إعلان وزراء البيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي اعتمدَه المؤتمر الوزاري الثالث عن "البيئة في أوروبا" في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ولوحظت ضرورة بذل مساع مشتركة فيما يتعلق بالتأثير العابر للحدود لتلوث الهواء والآثار المترتبة من الحوادث الصناعية والتلوية ومن شحن النفايات الخطرة عبر الحدود. وتم في هذا الصدد التأكيد على أهمية تقييم الآثار البيئية عبر الحدود.

ودعا الْوَزَرَاءُ في هذا الصدد المؤسسات المالية الدولية وفريق الـ ٢٤ والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة إلى دعم المبادرات والمشاريع التي تضطلع بها بلدان المنطقة.

تعزيز التعاون الإنساني والاجتماعي والثقافي

أعرب الْوَزَرَاءُ عن قناعتهم بأن حماية حقوق الإنسان وتعزيز الاتصالات الشخصية والمهنية الحرة يمثلان عنصراً أساسياً لتحقيق استقرار دائم ومناخ من الثقة في المنطقة.

وأعرب الْوَزَرَاءُ عن استعدادهم لتعزيز التعاون الاجتماعي والثقافي وتوسيع نطاق التعاون الإنساني والاتصالات الإنسانية الشخصية على أساس التزاماتهم الدولية وحقوق الإنسان والمبادئ المعترف بها عالمياً، مثل حرية التنقل لأسباب شخصية ومهنية، وحرية الحصول على المعلومات ونشرها، وحرية الاتصال على أساس الروابط الأسرية، وتسهيل لم شمل الأسر الممزقة، وتعزيز الاتصالات الفردية في مجال العلوم والثقافة والرياضة والسياحة. ومن شأن دراسة السبل الرامية إلى إلغاء التأشيرات في جميع بلدان جنوب وشرق أوروبا أن يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه مع مراعاة الالتزامات الدولية.

وأشار الْوَزَرَاءُ إلى بيانهم الوارد في بلاغ تيرانا المشترك الذي يؤكد أن للأشخاص المنتسبين لأقليات قومية الحق، في إطار النظام الدستوري القائم في بلد़هم، الذي يكفل المساواة في الحقوق والمركز للجميع، في التعبير الحر وفي المحافظة على هويتهم الإثنية والثقافية واللغوية والدينية وتنميتها، وفي التمتع بجميع حقوق الإنسان والحراء الأساسية على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين.

وتم الإعراب عن الرغبة في تعزيز وتوسيع التعاون الثقافي والعلمي والتربيوي بين بلدان جنوب شرق أوروبا ومؤسساتها، المختصة في تلك المجالات، لا في مجال المبادرات والمشاريع متعددة الأطراف داخل المنطقة فحسب، وإنما أيضاً تحت رعاية المنظمات الحكومية الدولية في مجالات الثقافة والعلوم وال التربية.

وتم الاعراب عن رغبة خاصة في مختلف أشكال التبادل في مجالات الفنون والتعليم.

وأكَدَ الوزَرَاءُ علىِ أهمِيَّةِ التَّبَادُلِ فِي مَجَالِ الشَّابِّ بِالْإِضَافَةِ إِلَىِ إِجْرَاءِ اتِّصَالَاتِ مُباشِرَةٍ بَيْنِ المؤسَسَاتِ الثَّقَافِيَّةِ وَالعلَمِيَّةِ وَالتعلَّمِيَّةِ وَإِقَامَةِ شبَّاكَاتِ للتعاونِ فِي مَجاَلاتِ مُحدَّدةٍ.

وأَخْذَ فِي الاعتَبارِ احْتِرَامَ التِّرَاثِ الثَّقَافِيِّ وَتَبَادُلَ المَعْلُومَاتِ بِشَأنِ الاتِّجَارِ غَيْرِ المَشْرُوعِ فِي الأَشْيَاءِ ذاتِ القيمةِ الثَّقَافِيَّةِ.

وَتَمَ التَّأكِيدُ عَلَىِ أَهمِيَّةِ الدُّورِ الَّذِي تُؤَدِّيهِ وَسَائِطُ الاتِّصالِ الجَمَاهِيرِيِّ فِي التَّغلُّبِ عَلَىِ الْأَدَوَارِ النَّمَطِيَّةِ السَّلْبِيَّةِ السَّابِقَةِ، وَتَحْقِيقِ التَّدْفُقِ الْحرِّ لِلْمَعْلُومَاتِ، وَالِّلَّامِ الْمُتَبَادِلِ عَلَىِ نَحْوِ أَفْضَلِ بِأَوْجِهِ التَّنْوِعِ الثَّقَافِيِّ فِي الْمَنْطَقَةِ.

وَاتَّقَ الوزَرَاءُ عَلَىِ تَشْجِيعِ مُشارِكةِ المنَظَّمَاتِ وَالاتِّحادَاتِ غَيْرِ الْحُكُومِيَّةِ عَلَىِ أَسَاسِ الْإِهْتِمَامِ الْمَهْنِيِّ وَالثَّقَافِيِّ وَالعلَمِيِّ فِي هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ باِشْتِراكِ مُمَثِّلِينَ عَنِ جَمِيعِ بلدَانِ الْمَنْطَقَةِ.

الاتِّجَارُ غَيْرُ المَشْرُوعِ بِالْمَخْدُورَاتِ وَالْأَسْلَحَةِ، وَالتعاونِ
في ميدان العدالة، ومكافحة الجريمة المنظمة، والقضاءِ
علىِ الإِرْهَابِ

أَكَدَ الوزَرَاءُ عَلَىِ الْحَاجَةِ إِلَىِ تَحْقِيقِ تَعاَونٍ أَوْثَقَ فِي مَجَالِ تَحْقِيقِ العَدَالَةِ، وَمِكافَحةِ الْجَرِيمَةِ الْمُنْظَمَةِ، وَالاتِّجَارِ غَيْرِ المَشْرُوعِ بِالْمَخْدُورَاتِ وَالْأَسْلَحَةِ، وَالقضاءِ عَلَىِ الإِرْهَابِ. وَوَافَقُوا عَلَىِ وَضْعِ بَرَنَامِجٍ إِقْلِيمِيٍّ لِاستِكمَالِ الْجَهُودِ الْوطَنِيَّةِ فِي هَذَا الصَّدَدِ.

وَيَنْبَغِيُ أَنْ يَسْعَىُ هَذَا الْبَرَنَامِجُ إِلَىِ أَمْوَارِ مِنْهَا انْضِمَامُ جَمِيعِ بلدَانِ الْمَنْطَقَةِ إِلَىِ الْاِتِّنَاقَاتِ الدُّولِيَّةِ ذَاتِ الصلةِ وَتَنْفِيذِهَا بِطَرِيقَةِ فَعَالَةٍ؛ وَتَبَادُلِ المَعْلُومَاتِ بِشَأنِ تَشْرِيعَاتِ الْبَلدَانِ وَالتَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تَحَدُّثُ فِيهَا؛ وَوَضْعِ طَرَائِقَ مُشَتَّرِكَةٍ بَيْنِ المؤسَسَاتِ المُخْتَصَّةِ لِلإِسْتِجَابَةِ السَّرِيعَةِ لِطَلَبَاتِ الْمَسَاعِدِ الْقَانُونِيَّةِ.

وَأَعْرَبَ الوزَرَاءُ عَنِ إِدَانَتِهِمْ لِجَمِيعِ أَعْمَالِ الإِرْهَابِ وَأَسَاليْبِهِ وَمَمَارِسَاتِهِ بِصُرُوفِ النَّظرِ عَنِ دَوْافِعِهَا وَفِي جَمِيعِ أَشْكَالِهَا وَمُظَاهِرِهَا وَأَشَارُوا إِلَىِ ضُرُورَةِ اتِّخَادِ جَمِيعِ التَّدَابِيرِ الْلَّازِمَةِ وَالفعَالَةِ طَبَقَا لِلْأَحْكَامِ ذَاتِ الصلةِ فِي الْقَانُونِ الدُّولِيِّ وَالْمَعَايِيرِ الدُّولِيَّةِ لِحَقْوقِ الْإِنْسَانِ.

وَأَكَدَ الوزَرَاءُ عَلَىِ أَهمِيَّةِ تَعْزِيزِ الرَّقَابَةِ الحَدُودِيَّةِ وَدَعُوا إِلَىِ اتِّخَادِ اِجْرَاءِ مشَترِكٍ ضِدَّ الْهُجْرَةِ غَيْرِ الْقَانُونِيَّةِ وَغَيْرِ الْمُنْظَمَةِ. وَاقْتَرَحُوا اِجْرَاءَ اِسْتِعْرَاضِ نَصْفِ سَنْوِيِّ لِلتعاونِ فِي هَذَا الْمَجَالِ. كَمَا شَجَعُوا قِيَامِ

دول المنطقة بإبرام اتفاقيات فيما بينها تتعلق بقبول عودة الأشخاص المقيمين بطريقة غير مشروعة في إقليم كل دولة.

وتم الإعراب عن اهتمام مشترك بشأن انتشار الأنشطة الاجرامية ذات الصلة بالمخدرات والتي تعود بالضرر على بلدان منطقة البلقان. واقتراح عقد مؤتمر إقليمي بشأن مكافحة الزراعة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية وانتاجها وتجهيزها والاتجار بها وتصديرها واستعمالها ليكون نقطة انطلاق لتعاون أكثر شمولاً فيما بين البلدان المشتركة وباشتراك الهيئات والبرامج الدولية ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة المعنى بالمكافحة الدولية للمخدرات والبرامج ذات الصلة في برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لاعادة بناء الاقتصاد وفريق يومبيدو التابع لمجلس أوروبا.

* * *

وقد أعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن الاتفاقيات السابقة ستسمم في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في الاستقرار والأمن والتعاون في أوروبا. وهم ملتزمون بأنها تتفق مع منهاج عمل الاتحاد الأوروبي وطريقة رويمونت ويتوقون وبالتالي أن يؤيدوها الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً.

وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للنتائج التي تحققت وللروح البناءة التي سادت اجتماعهم. وكان رأيهم المشترك أن ذلك يمثل بداية جديدة للتعاون الإقليمي متعدد الأطراف. وقرر الوزراء، وهم يضعون ذلك في الاعتبار، عقد اجتماع لممثليهم في صوفيا لدراسة الاقتراحات المقدمة أثناء اجتماعهم بالإضافة إلى تنسيق الإجراءات في المستقبل. وتم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل لوزراء خارجية جنوب شرق أوروبا في عام ١٩٩٧ في اليونان.

صوفيا، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦

المرفق الثاني

خطاب ألقاه سعادة السيد جين فيدينوف رئيس وزراء
جمهورية بلغاريا على المشتركيين في مؤتمر البلقان
المعني بالاستقرار الإقليمي والأمن والتعاون في جنوب
شرق أوروبا

اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان حكومة جمهورية بلغاريا للدعم الذي قدمته الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تمثلونها لمبادرتنا الرامية إلى الشروع في عملية جديدة شاملة لتحقيق الاستقرار والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا.

لقد أصبح انعقاد المؤتمر الذي تستضيفه بلغاريا ممكنا نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها بلدان المنطقة؛ وهي الجهود التي حظيت بدعم واسع النطاق من المجتمع الدولي، من بين جهات أخرى. وإن هذا المؤتمر ما هو إلا تعبير عن الإرادة السياسية لفتح آفاق جديدة لتعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن والتعاون على أساس علاقات حسن الجوار. ونأمل أن يكون مؤتمر صوفيا، الذي يتمشى مع المعايير والمقاييس الأوروبية بمثابة اختبار نهج جديد يتمثل في تجميع جهود البلدان من أجل تنفيذ مشاريع ذات أهمية اقتصادية في مجال الهياكل الأساسية. ولن أخفِي عنكم أننا نطمح إلى إعطاء دفعة جديدة لعملية السلام في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وباختصار؛ فإن الغرض من هذا المؤتمر، من وجهة نظرنا، هو تحديد الطرق والإجراءات الكفيلة بإقامة عملية جديدة للتعاون المتعدد الأطراف في منطقة جنوب شرق أوروبا بمشاركة من جميع البلدان.

وتعتقد جمهورية بلغاريا، وأنا على ثقة من أن الجميع يشاركون في هذا الاعتقاد، أن تحقيق الاستقرار والأمن والتعاون فيما بيننا ينبغي أن يحتل مركز الصدارة وينبغي، بالطبع أن تتخذ إجراءات محددة لتحقيق مصالحنا المشتركة وبلورة العوامل المشتركة بيننا. وهذا هو أقصر طريق لإيجاد مكان جدير بنا نصبو إليه في أوروبا موحدة.

لقد التزمت جمهورية بلغاريا على الدوام نهجا بناء قائما على حسن النية في العلاقات بين دولة وأخرى. وطالما أيدت بلغاريا، وستظل تؤيد، تعزيز علاقة حسن الجوار والتعاون وإيجاد حل سلمي وعادل و دائم لجميع النزاعات. واهتماء بهذا الموقف المتمسك بالمبادئ، اتبع بلدانا بثبات طوال النزاع اليوغوسلافي خطأ امتنع فيه عن التدخل، ووضع جميع الأطراف المشتركة في النزاع على قدم المساواة، وهو نهج مماثل لرفع نظام الجزاءات الاقتصادية مع إحراز تقدم في التسوية السلمية. لقد كانت هذه السياسة التي اتبعها بلدنا إحدى العوامل الأساسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة وحظيت بتقدير المجتمع الدولي. لكن التكلفة كانت باهظة جدا في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي نمر بها.

وإننا نعتمد على تضامن ودعم المجتمع الدولي القادر والراغب، على ما أعتقد، في المساعدة في إعادة البناء الاقتصادي للبلدان المشتركة في النزاع مباشرة وتنميتها، بل وأيضاً في مساعدة البلدان التي تحملت عبئاً ضخماً مماثلاً بلا ذنب. وسيكون من الصعب تحقيق استقرار الحالة بصفة عامة في المنطقة وتحقيق حسن الجوار والتعاون في العلاقات بين دولة وأخرى على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف، الأمر الذي نصبو إليه جميعاً في أوروبا، ما لم يتحقق الاستقرار الاقتصادي وينشأ اقتصاد سوقي قابل للنمو ومزدهر في جميع بلدان البلقان.

وسيهنيء إحلال السلام التام في البوسنة والهرسك المتطلبات الازمة لتحقيق استقرار الحالة في المناطق المنكوبة بالنزاع، بل وحتى في مناطق أبعد من ذلك. وسيفتح ذلك آفاقاً على أساس الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي وبلدان المنطقة للتغلب على تكرار حدوث الاضطراب المزمن في البلقان وسيجعل البلقان منطقة ذات امكانيات وآفاقاً حقيقة لإقامة تعاون مثمر ومفيد للجميع. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، من المهم على وجه الخصوص تقديم دعم للعملية الجارية المتعلقة بالتطبيع التام بين الدول التي ظهرت بعد إنهيار يوغوسلافيا السابقة.

وستهنيء الحالة الجديدة في أوروبا، المتحررة من روح المواجهة والانقسام، فرضاً أوسع لتنمية التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف. وتبعث هذه الحالة الجديدة أملًا في أننا لسنا بعيدين عن اليوم الذي سيرى فيه كل بلد في المنطقة البلد المجاور له على أنه شريك أولاً وقبل كل شيء. وإنني أعتقد أن هذا المؤتمر يتواافق تماماً مع هذا المطمح وهذا الأمل. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون المتعدد الأطراف في البلقان له تاريخ وتقاليد. فعلى مدار العقود، عززت دول هذه المنطقة التعاون بين دولة وأخرى على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. وقد عقد اجتماعاً بين وزراء خارجية دول البلقان: في عام ١٩٨٨ في بلغراد، وفي عام ١٩٩٠ في تيرانا. ويتضمن البلاغان المشتركان المعتمدان في هذين الاجتماعين اتفاقيات محددة بشأن الاجراءات المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية. وأجري حوار مستمر عن نطاق واسع بشأن المشاكل ذات الأهمية المشتركة. ومما لا شك فيه أن هذا الحوار أدى دوراً ذا أهمية فائقة في المحافظة على الاستقرار السياسي في المنطقة عند مستوى جيد.

إن فكرة البحث عن مصالح مشتركة ونقاط التقاء في تنفيذ المشاريع الضخمة - في مجال التعاون العابر للحدود والهيكل الأساسية للاتصالات - لها أهمية استثنائية حالياً. وفي غضون سنة واحدة، كانت صوفيا مكاناً لانعقاد اجتماعات دولية لممثلين رفيعي المستوى عنيت بالهيكل الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية عبر أوروبا. وقد جرى بالفعل تشغيل مركز الطاقة في البلقان. ومن المقرر أن يجتمع وزراء النقل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

إن العنصر الإنساني والاجتماعي والثقافي في العلاقات المتبادلة ليس هو العنصر الأدنى في هذه العلاقات. فبغض النظر عن وجود مشاكل خطيرة فإننا نؤمن أن هناك امكانية كبرى للاتصال يمكن أن تؤدي دوراً يرسخ الاستقرار في المنطقة.

وإننا مسحورون لأن صوفيا اختيرت مكاناً لانعقاد الاجتماع القادم لوزراء الدفاع المعنى بتعزيز الأمن والثقة في البلقان.

وتدعو أشكال التعاون الإقليمي، بحكم مغزاها وطبيعتها، إلى زيادة تعزيز وتنوع عمليات التكامل في أوروبا. ومن مصلحة دول جنوب شرق أوروبا، في هذا الصدد، ألا تقيم نادياً منعزلاً بل أن تنفتح وتهيء امكانية للتعاون في مختلف المجالات مع الهياكل الإقليمية والأوروبية الأخرى، وأن توسيع هذه الإمكانيات وأن تستفيد منها بالطبع. ويتمثل موقفنا، وأعتقد أن الدول الأخرى في المنطقة تشاركنا فيه، في أنه يمكن، بل ويحب، تنمية التعاون المتعدد الأطراف كجزء من عمليات التكامل الأوروبي، ولا يؤكد الهدف الأوروبي للتعاون الإقليمي إلا على الطابع المفتوح لهذا التعاون. ويفترض هذا الهدف مسبقاً وجود تعاون مع المناطق المجاورة ومع كبرى العوامل السياسية والاقتصادية الأوروبية والعالمية.

وتأمل الحكومة البلгарية في أن يكون لبداية العملية الشاملة للتعاون المتعدد الأطراف في جنوب شرقي أوروبا تأثير إيجابي قوي يؤدي إلى التغلب على الفكرة السلبية المأخوذة عن المنطقة بوصفها منطقة عدم أمن ونزاعات، ومنطقة تختلف كثيراً عن المعايير الأوروبية للتنمية الديمقراطية المستقرة. وأود أن أكرر أننا سنعتمد على الدعم الفعال من المؤسسات الدولية والبلدان خارج هذه المنطقة.

إن لنا من الأسباب ما يبرر الاعتماد على هذا الدعم. فقد قرر الاجتماع الأخير لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه المعقود في فلورانسا، بوضوح وبلا لبس، تنمية الأشكال الإقليمية للتعاون خطوة نحو بناء أوروبا موحدة. ولهذا السبب، يُعد هذا المؤتمر بمثابة مبادرة مفتوحة بمشاركة خاصة من تمثيل دولي، وهو الأمر الذي يحظى بالترحيب.

وبينما أؤكد على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف فإنني لا أقلل من امكانية واحتمالات تعزيز العلاقات الثنائية. فليس ثمة تناقض بين هاتين الصيغتين، فإذاهما تكمل الأخرى وتغنّيها.

ولن تحقق دول المنطقة المكاسب إلا إذ سعت إلى التوصل إلى حل للمشاكل بطريقة عملية وبحسن نية وبتعقل، وتفادت الخلافات والنزاعات، وركزت، بدلاً من ذلك، على وحدة المصالح . وفي الواقع فإن المشاكل المختلفة عن الماضي ليست قليلة وليس هيئنة الحل. غير أن هناك بين دول البلقان، في الحقيقة، قدراً مشتركاً كبيراً من القيم والتاريخ والثقافة. كما أن البلقان هي إحدى المناطق التي كانت مهدًا للمدنية الأوروبية العالمية؛ فالديمقراطية ولدت هنا في العصور القديمة. وقد أصبحت مناطق أخرى مثلاً للتنمية

السريعة ونموذجًا للعلاقات المتحضرة بين الدول في وقت قصير. فدعونا نحذو حذوها. ودعونا نغير معاً القوالب المرتبطة في الأذهان بالصعوبات والمخاطر والنزاعات التي تعزى إلى منطقتنا. وسيساعدنا التعاون المتعدد الأطراف في هذا الصدد وسيتيح إمكانيات أخرى للتنمية والرخاء والأمن والاستقرار والثقة والاحترام.

وعلى الرغم من الصعوبات، نعتقد أن الأهداف التي حددناها واقعية وقابلة للتنفيذ. إن تمنيات النجاح والتضامن التي أبداها أصدقاؤنا في سائر أرجاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والفرص المتاحة نتيجة لأن العملية التي بدأت متوافقة مع المصالح الحالية الدائمة لبلدان البلقان، تشكل خصائص لتحقيق هذه الأهداف. ويمكننا معاً أن نستفيد منها، بل ويجب علينا الاستفادة منها.

صوفيا، ٦ تموز/يوليه ١٩٩٦

المرفق الثالث

موجز مقدم من الرئيس

عقد في صوفيا، في يومي ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦، مؤتمر البلقان المعنى بالاستقرار الإقليمي والأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا.

وجرى تبادل شامل للآراء بمشاركة من الوزراء ورؤساء الوفود من بلدان المنطقة ومن الممثل السامي وممثلي البلدان المهتمة والمؤسسات الدولية. وركز المؤتمر على الأمن والتعاون في جنوب شرق أوروبا والتفاعل بين المبادرات المختلفة ذات الوجهة الإقليمية وأثر التعاون الإقليمي في إحلال السلام في البوسنة والهرسك.

وساد رأي عام بأن المبادرة بعقد اجتماع صوفيا جاءت في حينها وأن لها أهمية خاصة لأنها نشأت من المنطقة وتنطوي على امكانية ضخمة لتحسين الاستقرار في المنطقة، وزيادة الرخاء الاقتصادي، وتعزيز التكامل عموماً مع المؤسسات والمنظمات الأوروبية. وتم التأكيد على ضرورة أن ترتكز الجهد على قضايا تقرب البلدان من بعضها البعض ولا تفرقها وأن تستفيد من الدرس التاريخي في أوروبا بشأن تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار عن طريق التعاون والتكامل.

وأشار المشاركون إلى أن الاجتماع يسهم في إكمال المبادرات المختلفة ذات الوجهة الإقليمية لبعضها البعض وفي تعزيز كل منها للأخر ولا سيما المنهج المشترك للاتحاد الأوروبي ومبادرة حكومة الولايات المتحدة للتعاون في جنوب شرق أوروبا. وأشاروا إلى أن العمليتين اللتين بدأتا في رويمونت وصوفيا قد دخلتا الآن مرحلة تتطلب تحديد المشاريع والموافقة عليها ودعمها. وجرى الإعراب عن استعداد لتنمية التعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك مع بلدان مبادرة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود ومبادرة أوروبا الوسطى.

وأشير إلى أن مداواة جروح البوسنة والهرسك ستتوحد المنطقة. وتم التأكيد على وجه الخصوص على أهمية المصالحة والتعمير. وإن لدى بلدان المنطقة امكانية لإسهام في التعمير الاقتصادي عن طريق ترتيبات مناسبة. وكرر المشاركون دعمهم لأنشطة الممثل السامي.

وحظي بعد الإقليمي بالاعتراف بوصفه عنصراً أساسياً لعودة جميع الدول إلى الاستقرار والرخاء. ويشكل الأمن الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية الناضجة واحترام حقوق الإنسان عوامل رئيسية تعزز التنمية والتماسك الاجتماعي. وأشار عدد من الوفود إلى أن إعادة إدماج جمهورية يوغوسلافيا السابقة

بشكل تام في المجتمع الدولي له أهمية حيوية في تحقيق الاستقرار الدائم والتعاون في المنطقة. وأشار أحد الوفود الى أن الأمر لا يزال يتطلب اتخاذ خطوات أخرى لتحقيق إعادة إدماجها.

وأكَد جميع المُشترِكين التزامهم الثابت بالإسهام في نجاح العملية التي بدأت في صوفيا التي توفر أشكالاً للتعاون المتعددة الأطراف في المجالات التالية: تعزيز علاقات حسن الجوار بما في ذلك اتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن؛ وتنمية التعاون الاقتصادي عن طريق التعاون عبر الحدود والنهوض بالهيكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة وتعزيز التجارة والاستثمار؛ وتنمية الروابط الإنسانية والاجتماعية والثقافية؛ والتعاون في ميدان العدالة ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وأسلحة؛ والقضاء على الإرهاب.

ووافق الوزراء على أن تتم على النحو الواجب دراسة الأفكار والاقتراحات المحددة المقدمة إلى الاجتماع، وذلك في اجتماع ممثليهم في صوفيا.

وأعرب جميع المُشترِكين عن امتنانهم للحكومة البلغارية على اتخاذ هذه المبادرة وتنظيم الاجتماع.

وتم الاتفاق على عقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية بلدان جنوب شرق أوروبا في عام ١٩٩٧ في اليونان.

صوفيا، ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦
